



وفي منأى عن أي شبهة أو تساؤل، بصرف الإعتبار عن تكلفة هذه السياسة ماليًا، فالأولوية دائمًا للسمة المصرفية وللإدارة الحصيفة.

ويهتمني أن أوكد، في هذه المناسبة، أن السرية المصرفية، بمعنى صيانة خصوصية عملاء المصارف، باقية ومحفوظة، وهي شأن ملزم للمصارف، من ضمن القوانين المرعية الإجراء المحلية والدولية. إن التزامنا بالقوانين المذكورة هو مكسب لحماية الجهاز المصرفي من أي شبهة وتبغات، والأمر هنا لا يقاس بالربح المالي، بل بما هو أهم، أي الصلابة المعنوية والسمة. وهما الطريق السليم لتحقيق الأرباح وتطوير مؤسساتنا.

الوزير السابق د. عدنان القصار

- وزير الاقتصاد والتجارة سابقاً
- رئيس الهيئات الاقتصادية
- رئيس مجلس إدارة «مجموعة فرنسبنك».

التي كانت تشهدها المنطقة، في خمسينات القرن الماضي، واستمرت حتى السبعينات منه، جرّاء القيود التي فرضتها بعض الدول العربية على النظامين الإقتصادي والمالي. هذا أمر معروف ولا داعي للاستطالة فيه. تلك التحويلات والرساميل، رافقتها استثمارات، وفورة من الدفع النقدي، وقوة صلبة جداً في سعر صرف الليرة. هذه العمليات بقيت مُصانة بالسرية المصرفية حتى الآن، طالما أنها نتاج حركة مالية واقتصادية طبيعية، وبموجب القوانين المحلية والدولية المرعية الإجراء، والأهم، طالما أن أصحابها غير مدرجين على اللوائح السوداء، ولوائح العقوبات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، وعن المنظمات الدولية المعنية بمكافحة تبييض الأموال. والواقع أن المصارف اللبنانية في هذه المرحلة، تتشدد مع عملائها بما يتجاوز أحياناً معايير الحيطة والحذر والعقوبات الدولية، كي تبقى في الحلقة الفاضلة من العمل المصرفي.

أنشئت برئاسة سعادة حاكم مصرف لبنان قد أحوال، وفي عدّة مناسبات، حالات عديدة مثيرة للشبهات إلى المدعي العام الذي رفع السرية المصرفية عن بعض الحالات. فمن مصلحتنا الوطنية ومصلحة قطاعنا المصرفي، أن ندرس بعناية شديدة ملقّات زبائننا، في سبيل حماية سمعة مصارفنا والمحافظة عليها.

٢. ما هو مصير السرية المصرفية في لبنان، في ظلّ التوجه الدولي الى تضيق مساحة التهرب من الإمتثال الضريبي، عبر اعتماد دول أوروبية وغير أوروبية إجراءات شبيهة بالقانون الأمريكي "فاتكا"؟

لقد أوضح سعادة الحاكم رياض سلامة في أكثر من مناسبة أنّ الالتزام بفاتكا لا يتعارض قطعياً مع سرية المصارف، والمطلوب أن يصرّح الزبائن، لا أن يوقعوا على رفع السرية المصرفية مسبقاً. برأينا، إن ما يردّد في السوق حول هذا الموضوع، مصدره الزبائن حاملو الجنسية الأمريكية، وليس المصرفيين. وهذا التوضيح ينسحب على ما قد تتّخذ دول أوروبية أو غير أوروبية في هذا المجال، من إجراءات مماثلة لفاتكا FATCA الأمريكية.

٣. بعد عقود على اعتماد السرية المصرفية، وفي ظلّ التحدّيات الجديدة التي تواجهها اليوم، ماذا ربح لبنان من "السرية المصرفية"؟ وماذا خسر؟

لبنان أفاد كثيراً من قانون السرية المصرفية، فعند صدور القانون في أيلول ١٩٥٦، تمكّن من الحصول على تحويلات واستثمارات ورساميل عربية طائلة، انتقلت إليه بفعل التحويلات السياسية